



مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تعريف النفوذ الأدبي وتمييزه بما يشتبه به (دراسة مقارنة)

اسم الكاتب: أ.د. محمد صديق محمد عبدالله، فالح حيدر خدر

<https://political-encyclopedia.org/library/6487>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/22 10:14 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفلد في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتتها.





Journal of Anbar University for Law and Political Sciences



P. ISSN: 2706-5804

E.ISSN: 2075-2024

Volume 14 - Issue 2- September 2024

ايلول ٢٠٢٤ - العدد ٢ - المجلد ١٤

Defining literary influence and distinguishing it from what is suspected (a comparative study)

¹ Prof. Dr. Muhammad Siddiq Muhammad Abdullah² Faleh Halder Khadr

¹ University of Mosul, Faculty of Law

Abstract:

The moral influence has an impact on the will of the party affected by the moral influence, and thus one party to the contract has authority over the other party. It differs from the rest of the defects of will in that moral influence requires the existence of a relationship between the party affected by the moral influence and the holder of the authority. Without the presence of this authority, it is not considered a defect. Of the defects of will.

Contracts concluded in the presence of moral influence create an imbalance between the parties to the contract, as one party is in a stronger moral position than the other. This pushes the person affected by the moral influence to agree to a contract that would not have been concluded without the presence of moral influence, or to agree to arbitrary terms in the contract that would not have been possible. He agrees if there is no moral influence, which makes the acceptance of the party affected by the influence under influence that makes him not free in his action.

Some civil laws consider moral influence to be coercive if it is combined with coercive means, and some of them consider it a case of defective exploitation.

1: Email:

mohammedsadeeq@uomosul.edu.iq

2: Email:

falihhaider34@gmail.com

DOI

10.37651/aujpls.2024.147341.1205

Submitted: 26/5/2024

Accepted: 7/6/2024

Published: 2/9/2024

Keywords:

Influence

Literary

civil law.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



تعريف النفوذ الأدبي وتمييزه بما يشتبه به(دراسة مقارنة)**أ.د. محمد صديق محمد عبدالله^١ فالح حيدر خدر**

جامعة الموصل كلية الحقوق

المستخلص

إن للنفوذ الأدبي أثر على إرادة الطرف المتأثر من النفوذ الأدبي، وبذلك يكون لأحد أطراف العقد سلطة على الطرف الثاني، ويختلف عن بقية عيوب الإرادة كون النفوذ الأدبي يتطلب وجود علاقة بين الطرف المتأثر من النفوذ الأدبي وصاحب السلطة، فإن من دون وجود هذه السلطة لا يعد عيباً من عيوب الإرادة. أن العقود التي تبرم في ظل وجود النفوذ الأدبي تحدث عدم توازن بين أطراف العقد كون أحد الأطراف في مركز ادعى أقوى من الآخر ويدفع الشخص المتأثر من النفوذ الأدبي إلى الموافقة على العقد ما كان يبرم لولا وجود النفوذ الأدبي أو الموافقة على شروط تعسفية في العقد ما كان يوافق لو لا وجود النفوذ الأدبي مما يجعل قبول الطرف المتأثر من النفوذ تحت تأثير يجعل منه غير حر في تصرفه.

فأن البعض من القوانين المدنية عدّت النفوذ الأدبي اكراهاً في حالة اقترانه بوسائل الإكراه والبعض منها عدّها حالة من حالات عيب الاستغلال.

الكلمات المفتاحية: النفوذ ، الأدبي ، القانون المدني.

المقدمة

للإرادة دور كبير في إبرام العقد وفي وضع شروط العقد، وهذه الإرادة يجب أن تكون سليمة، أي أن تكون صادرة من شخص يتمتع بالأهلية القانونية المتمثلة ببلوغ سن الرشد، كذلك يجب أن تكون الإرادة خالية من عيوب الإرادة كالغلط والإكراه والإستغلال والغبن مع التغريير و أن لا تتطوّي على أي مانع من موانع الأهلية كالغبية والعاهة المزدوجة و الحكم بالعقوبة الجنائية، وأن لا يصيب الإرادة أي عارض من عوارض الأهلية كالجنون و العته و الغفلة و السفة، وأخيراً يجب أن تكون هذه الإرادة فاعلة و قادرة إلى إبرام التصرف وأن تكون الإرادة حرة سليمة.

أولاًً أسباب اختيار موضوع الدراسة: ان السبب في اختيار موضوع الدراسة يرجع إلى عدة أسباب منها:

١ - ما يثيره النفوذ الأدبي في المجال العقدي، على صعيد الآثار في التزامات الأطراف وكذلك القبول والايجاب من خلال الموافقة على شروط العقد او الموافقة على العقد من عدمه.

٢- عدم معالجة القانون المدني العراقي هذا الموضوع بشكل كامل وإنما إشار بصيغة بسيطة في القانون المدني العراقي المعدل رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ من خلال المادة ١١٦ وهذه المادة عاجزة عن معالجة النفوذ الأدبي.

ثانياً أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى طرح تساؤلات من قبل الباحث

١- ما النفوذ الأدبي؟

٢- تمييز النفوذ الأدبي عما يتشبه به؟

ثالثاً أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

١- البحث عن موقف المشرع العراقي في معالجة النفوذ الأدبي في القانون المدني العراقي .

٢- البحث عن موقف التشريعات المقارنة في وضع الحلول لمعالجة النفوذ الأدبي.

رابعاً مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم معالجة القانون المدني العراقي لموضوع النفوذ الأدبي بما يستحقه من المعالج، يحتاج نظاماً قانونياً متكاملاً لهذا الموضوع الحيوي الذي يمتد أثره إلى مختلف علاقات الثقة وإستغلال هذه الثقة والسلطة والنفوذ في ابرام العقد.

خامساً تساؤلات الدراسة:

تتمثل تساؤلات الدراسة بما يأتي

١- هل يعد النفوذ الأدبي اكراهاً و استغلالاً او عيباً مستقلاً.

سادساً منهية الدراسة :

يعتمد الباحث في اسلوب الدراسة المنهج المقارن اذاً سوف تسلط الدراسة الضوء على موقف المشرع العراقي بشكل مفصل ومن ثم الاستفادة من المنهج المقارن من خلال استعراض موقف التشريعات المقارنة القانون المدني المصري والقانون المدني الكويتي في جميع الجزئيات المتعلقة بالدراسة من اجل الوصول إلى بيان مدى دقة موقف المشرع العراقي من عدمه.

سابعاً هيكلية الدراسة:

من خلال مبحثين :

المبحث الأول تعريف النفوذ الأدبي.

المبحث الثاني تمييز النفوذ الأدبي عما يتشبه به.

I. المبحث الأول

مفهوم النفوذ الأدبي

للوقوف على تعریف النفوذ الأدبي يتطلب معرفة المعنى الاصطلاحي للنفوذ الأدبي من الناحية القانونية و الفقهية مع بيان الشروط التي يتطلب توافرها حتى تكون أمام النفوذ الأدبي المؤثر في العقد، لذا قسم هذا المبحث على المطابين الآتية:

I.أ. المطلب لأول

تعريف النفوذ الأدبي

نحاول من خلال هذا المطلب أن نبين التعريف الاصطلاحي للنفوذ الأدبي من خلال فرعين، الأول تبين التعريف الاصطلاحي في التشريع و الثاني توضح تعريف النفوذ الأدبي في الفقه و فيما يأتي:

I.I. الفرع الأول

التعريف الاصطلاحي للنفوذ الأدبي عند التشريعات المقارنة

نتعرف على النفوذ الأدبي عند التشريعات المقارنة:

تعريف النفوذ الأدبي في التشريع: لم يعرف المشرع العراقي النفوذ الأدبي في القانون المدني العراقي المعدل رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ وإنما أشار إلى ذي الشوكة زوج على زوجته ضمن عيب الاقراغ في المادة ١١٦ التي تنص على أنه: (الزوج ذو شوكة على زوجته فإذا أكرهها بالضرب مثلاً أو منعها عن اهلها لتهب له مهرها فوهبته له لا تنفذ الهبة ولا تبرأ ذمتها من المهر).

وكذلك لم تعرفه القوانين المقارنة كالقانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ وتعديلاته والقانون المدني الكويتي رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ أيضاً لم يعرف النفوذ الأدبي وإنما أشار إلى السطوة الأدبية بصورة من صور عيب الاستغلال في المادة ١٥٩ التي تنص على أنه: (إذا استغل شخص في آخر حاجة مجئه ، او طيشاً بيناً، او ضعفاً ظاهراً، او هوى جامحاً، او استغل فيه سطوطه الأدبية عليه، وجعله بذلك ييرم، لصالحه او لصالح غيره عقداً ينطوي، عند ابرامه، على عدم تتناسب باهظ بين ما يلتزم بأدائه بمقتضاه وما يجره عليه من نفع مادي او ادبي، بحيث يكون ابرامه، تتکرا ظاهراً لشرف التعامل ومقتضيات حسن النية كان للقاضي بناء على طلب المتضرر من الاستغلال ووفقاً للعدالة ومراعاة ظروف الحال، ان ينقض من التزاماته او ان يزيد في التزامات الطرف الآخر، او ان يبطل العقد).

I. ٢. الفرع الثاني

تعريف النفوذ الأدبي في الفقه

اختلف الفقهاء في تعريف النفوذ الأدبي إلى ثلاثة اتجاهات: اتجاه يرى إن النفوذ الأدبي بصور مستقلة واتجاه يرای بين النفوذ الأدبي ضمن عيب الاتكراه واتجاه يرى بين النفوذ الأدبي ضمن عيب الاستغلال وكما يلي: القسم الأول: عرف جانب من الفقه النفوذ الأدبي^(١) على أنه: "السلطة التي يفرضها شخص على آخر بحكم النسب او الزوجية او المصاهرة او الإعتبارات الدينية كسلطة الأب على ابنه أو سلطة الرئيس على مرؤوسيه او سلطة رجل الدين على اتباعه او نفوذ الزوج على زوجته، وكما عرف جانب آخر من الفقه النفوذ الأدبي بأنه وسيلة التأثير على ارادة الشخص وحمله على التعاقد".

هذا الجانب الأول لم يبين الاثر المترتب على إرادة الناشئ عن النفوذ الأدبي اما الجانب الآخر من الفقه بين إن النفوذ الأدبي له أثر على الارادة ولكن لم يبين انواع النفوذ الأدبي ونوع الاثر المترتب على الارادة، هل أن اثر المترتب يعيب الإرادة أو يعدمها؟.

القسم الثاني: عرف جانب من الفقه الكويتي النفوذ الأدبي على أنه "يقصد بالنفوذ الأدبي الذي يكون لشخص على آخر، ويبلغ تأثيره عليه من الكبر حداً بحيث يجعله ينقاد إليه، أما عن العقيدة في صواب رأيه، وأما خشية إغضابه، كما هو الشأن على وجه الخصوص، في السطوة الأدبية التي قد تكون للأب على ابنه، أو للرئيس على مرؤوسيه، أو للمعلم على تلميذه، أو لرجل الدين على اتباعه^(٢)".

عدّ الفقه الكويتي النفوذ الأدبي ضمن عيب الاستغلال وسماه بالسطوة الأدبية كصورة من صور الاستغلال.

وعرف جانب من الفقه المصري النفوذ الأدبي بأنه استغلال قائم تأسيساً على النفوذ الأدبي يقصد بالنفوذ الأدبي الذي يكون لشخص على الآخر، ويبلغ تأثيره من الكبر حداً بحيث يجعله ينقاد إليه ويصدع لقوله، أما عن العقيدة في صواب رأيه، وأما خشية إغضابه، ومن الأمثلة على ذلك نفوذ الأب على ابنه، والزوج على زوجته، ورجل الدين المتدين، والمعلم

(١) د. يونس صلاح الدين علي، "اسوءة استعمال النفوذ الأدبي كعيب من العيوب الارادة في القانون الانكليزي دراسة مقارنة بالقانون العراقي"، مجلة العلوم / كلية القانون - جامعة بغداد، العدد الاول، (٢٠١٨) : ص ١٠١.

(٢) المحامية مروة ابو العلا، مقالة بعنوان، "الاستغلال واثره في التعاقد وفقاً لقانون الكويتي"، منشورة على الموقع الالكتروني <https://www.mohamah.net/law> تاريخ زيارة ٢٢/١٢/٢٠٢٢.

على تلاميذه^(١)، ان هذا الجانب من الفقه المصري ذهب بنفس اتجاه جانب الفقه الكويتي و عده ضمن عيب الاستغلال ولكن على اعتبار الاستغلال القائم على الهوى الجامع كحالة من حالات الهوى الجامع وليس صورة مستقلة.

القسم الثالث: ذهب جانب آخر من الفقه المصري إلى تعريف النفوذ الأدبي بأنه النفوذ الذي يكون لشخص على آخر، سواء ارتباطاً بصلة النسب كما بين الاب وولده، او اتصالاً بالرابطة الزوجية أو المصاهرة، أو لم يتصل بشيء من ذلك كما بين الوصي والقاصر اذا لم يكن من ذوي القربي وبين الاستاذ والطالب وبين ذي النفوذ الديني والمتدين وبين الرئيس والمرؤوس، لا يكفي عادة ليكون وسيلة للاكراه، اذا كان القصد من ذلك الوصول إلى غرض مشروع، لأن النفوذ الأدبي امر مشروع اما اذا كان الغرض غير مشروع فيجوز الطعن في العقد اكراهاً^(٢).

وهذا الجانب من الفقه عرف معنى النفوذ الأدبي وبين أنواعه ولكن ربطه بالإكراه وجعله مرهوناً بالغرض منه.

ونتفق مع الرأي الاول، مع إمكانية توسيع التعريف ليكون بالشكل الآتي: إن النفوذ الأدبي عبارة عن ثأثير مهمين يتمتع به الطرف القوي صاحب النفوذ، و يمكن من خلاله ممارسة ضغطاً غير مشروع على الطرف الضعيف المتأثر بالنفوذ لغرض حثه على إبرام العقد والدخول في صفقة دون ارادته او وضع شروط لصالحه خلافاً لارادة الطرف الثاني و بهذا يؤثر على العقد ويؤثر على مبدأ التوازن العقدي و يوثر على مصير العقد و يجعل العقد موقفاً، كنفوذ الاب على ابنه أو نفوذ الزوج على زوجته أو نفوذ رجل الدين على اتباعه أو نفوذ الرئيس على مرؤوسيه أو نفوذ الاستاذ على تلاميذه وغيرها.

I.ب. المطلب الثاني

صور وعناصر النفوذ الأدبي و شروطه

ستتناول في هذا المطلب صور النفوذ الأدبي التي تمثل بالنفوذ الأدبي للأب على ابنه والنفوذ الأدبي للزوج على زوجته والنفوذ الأدبي للرئيس على مرؤوسيه والنفوذ الأدبي الأخرى كالنفوذ الأدبي لرجل الدين على اتبعاه في الفرع الاول، وعناصر النفوذ الأدبي متمثلة بالعنصر المادي والعنصر المعنوي في الفرع الثاني ، و شروط النفوذ الأدبي تتكون

(١) د.مصطفى عبد الجود، مصادر الالتزام المصادر الارادية للانزام نظرية العقد والارادة المنفردة، (مصر: دار الكتب القانونية، ٢٠٠٥)، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٢) عمر السودا، "الاكراه المعنوي"، بحث قانوني منشور على موقع الكتروني ae.linkedin.com/pulse تاريخ الزيارة ٢٥/١٢/٢٠٢٢.

من ثلاث شروط أن يكون النفوذ الأدبي موجوداً و أن يكون النفوذ الأدبي شخصي وليس موضوعي و أن يكون النفوذ الأدبي مؤثراً في العقد في النقطة الفرع الثالث ، سنقسم هذا الفرع على ثلاث نقاط و على النحو الآتي:

I. بـ. ١. الفرع الأول

صور النفوذ الأدبي

سنبعين صور النفوذ الأدبي كما يلي:

أ- نفوذ الأب على ابنه : يمتلك الأب سلطةً أدبية على أولاده، قد يبرم الأب عقداً مع أحد من أولاده فيوافق ابنه على إبرام العقد ما كان ليبرمه لولا وجود هذا النفوذ او القبول بشروط ما كان ليوافق على هذه الشروط التعسفية لولا وجود هذا النفوذ^(١).

ب-نفوذ الزوج على زوجته: يكون للزوج نفوذاً أدبياً على زوجته ومن خلال هذا النفوذ يقوم الزوج باستغلال هذه السلطة والحصول على عقد من الزوجة ما كانت توافق لولا وجود هذا النفوذ، وقد عالج المشرع العراقي هذه الصورة في نص المادة ١٦ ونصت على: (الزوج ذو شوكة على زوجته فإذا أكرها بالضرب مثلاً أو منعها عن أهلها لتهب له مهرها فوهبته له لا تنفذ الهبة ولا تبرأ ذمته من المهر) ولكن هذه المادة لم تعالج الموضوع بشكل كامل كونها عدّته اكراهاً، قد تعالج هذه المادة بعض من الحالات ولكن ليس كل الحالات، قد لا يقوم زوج بتهديدها بالضرب أو منعها عن أهلها وتبرم العقد وهي غير حرة في تصرفها وارادتها معيبة.

ج- نفوذ الرئيس على مرؤوسيه: للرئيس نفوذاً على مرؤوسيه، فإن على المرؤوس اطاعة الأوامر الصادرة من رئيسه ولكن في إطار الوظيفة، وقد يطلب منه الرئيس إبرام عقد، فخوفه من العقوبة يدفعه إلى إبرام العقد ما كان ليبرمه لولا وجود هذه السلطة أو القبول بالشروط في العقد ما كان يوافق لولا وجود هذا النفوذ، هذا يعني أن ارادته غير سلية ومعيبة^(٢).

د-النفوذ الأدبية الأخرى: هنالك حالات أخرى للنفوذ الأدبي كنفوذ الأستاذ على تلاميذه ونفوذ رجل الدين على اتباعه وغيره من النفوذ الأدبي في حالة تحقق شروط النفوذ فإنه يجعل العقد موقوفاً.

(١) استاذنا د. ياسر باسم ذنون السبعاوي واستاذتنا الدكتورة تيماء محمود فوزي الصراف، شرح احكام قانون الاثبات العراقي، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، ٢٠١٩ ، ص ٢٠٠ .

(٢) ستاذنا د. ياسر باسم ذنون السبعاوي واستاذتنا د. تيماء محمود فوزي الصراف، مصدر نفسه، ص ٢٠٢ .

I.ب.٢. الفرع الثاني**عناصر النفوذ الأدبي**

يتكون النفوذ الأدبي من عنصرين: المادي والمعنوي، العنصر المادي تمثل بوجود النفوذ الأدبي والعنصر المعنوي تمثل بالرهبة التي تدفع إلى إبرام العقد :

١-العنصر المادي : هذا العنصر يتمثل بوجود النفوذ الأدبي أثناء إبرام العقد، ويجب أن يكون النفوذ الأدبي سلطة موجودة وقائمة حتى يكون لها دوراً مؤثراً في العقد، فالعنصر المادي يعني وجود العلاقة بين الطرفين، وهذه العلاقة بين الطرفين قد يكون عقد زواج الذي يعطي للزوج سلطة ونفوذ أدبي على زوجته، وقد تكون علاقة بين الأب والأبن وعلاقة بين الاستاذ وتلميذه وعلاقة بين رجل الدين وأتباعه وغيرها من العلاقات التي تعطي سلطة ادبية لشخص على الآخر^(١).

٢-العنصر المعنوي : تمثل العنصر المعنوي بالرهبة الناشئة عن النفوذ الأدبي، وأن هذه الرهبة هي التي تدفع إلى إبرام العقد ما كان يبرم العقد لولا وجود هذه العلاقة، أن الخوف من خسارة العلاقة هي التي تدفع إلى إبرام العقد وهذه الخسارة قد يكون انتهاء عقد الزواج أو انتهاء عقد العمل وغيرها من العلاقات التي تعطي لأحد الاطراف سلطة أدبية على الطرف الآخر، تقادياً للضرر الذي قد يلحقه فينشأ لديه خوف فيبرم العقد، وجود العلاقة بين الطرفين ينشأ عنه رهبة لدى أحد الاطراف العلاقة وهو الطرف المتاثر من النفوذ الأدبي لا إبرام العقد مع صاحب السلطة والنفوذ الأدبي وبهذا يؤثر على ارادته^(٢).

I.ب.٣. الفرع الثالث**شروط النفوذ الأدبي**

بعد التعرف على النفوذ الأدبي نستطيع القول فإن للنفوذ الأدبي مجموعة من الشروط يجب أن تتوافر فيه كي يؤثر على ارادة المتعاقد وجعل ارادته غير سليمة كما يلي:

١-أن يكون النفوذ الأدبي موجوداً: معنى أن يكون موجوداً أي أن يكون النفوذ الأدبي موجوداً وقت إبرام العقد وله حالتين: الحالة الاولى النفوذ الأدبي القائم قانوناً او شرعاً كنفوذ الأب على ابنه والزوج على زوجته والاستاذ على طلابه ورجل الدين على اتباعه، أما الحالة الثانية النفوذ الأدبي الاتفاقي كنفوذ مدير العمل على العمال، على سبيل المثال يجب أن يكون عقد الزواج

(١) د. يونس صلاح الدين، مصدر سابق، ص ١٢٠ وص ١٢١.

(٢) د. مصطفى عبد الجواد، مصدر سابق، ص ٢٨٤.

موجوداً وقت ابرام التصرف القانوني، معنى ذلك ان بوجود عقد الزواج ابرمت الزوجة التصرف، فمن دونه لما ابرمت الزوجة هذا التصرف.

٢- أن يكون النفوذ الأدبي شخصي وليس موضوعي: أي يكون النفوذ الأدبي مبني على علاقة شخصية بين صاحب النفوذ والمتأثر بالنفوذ الأدبي أي لا يكون عاماً يعني أن لا يكون النفوذ الأدبي على عامة الناس، على سبيل المثال ان العلاقة بين الأب و الابن علاقة شخصية و ليست عامة، فان للأب سلطة أدبية على ابنه دون الناس، و هذه الأخيرة اتاحت له ابرام التصرف.

٣- ان يكون النفوذ الأدبي مؤثراً في العقد: ان هذا الشرط معناه ان يكون للنفوذ الأدبي أثراً واضحأً في العقد المبرم بين صاحب النفوذ الأدبي والمتأثر بالنفوذ الأدبي أما يكون هو الدافع إلى ابرام العقد، او له أثر في شروط العقد في الحالتين التي يعيّب فيها ارادة المتأثر من النفوذ الأدبي، فعلى سبيل المثال، طلب الأستاذ من تلميذه بيع هاتقه الشخصي له، و لم تكن للأخير نية بيعه، و لكن هذا النفوذ دفعه إلى ابرام هذا التصرف الخارج عن ارادته.

II. المبحث الثاني

تمييز النفوذ الأدبي عما يشتبه به

بعد التعرف على النفوذ الأدبي وشروط النفوذ الأدبي وصوره وعناصره في المبحث الاول، سنبين في هذا المطلب تمييز النفوذ الأدبي بما يشتبه به كالإكراه والاستغلال اي تعريف الإكراه والاستغلال من ناحية القانون والفقه والقضاء وعناصره ونقاط التشابه بين النفوذ الأدبي والإكراه ونقاط الاختلاف، و نفس الحالة بالنسبة للاستغلال، وكما يلي:

II.أ. المطلب الأول

تمييز النفوذ الأدبي عن الإكراه

نتناول تمييز النفوذ الأدبي عن الإكراه من خلال تعريف وبيان نقاط التشابه والاختلاف بينها

нтتناول هذا التمييز من خلال ثلاثة فروع وفيما يأتي:

II.II. الفرع الاول

تعريف الإكراه

فإن للاكراه تعريف على صعيد القانون والفقه والقضاء:

١-تعريف الإكراه في التشريع: عرف المشرع العراقي الإكراه من خلال الفقرة الأولى من المادة (١١٢) من القانون المدني العراقي المعدل بأن "الإكراه هو اجبار الشخص بغير حق على ان يعمل عملاً دون رضاه، تناول في الفقرة الثانية من نفس المادة الإكراه الملجي اذا كان تهديداً بخطر جسيم محقق كاختلف نفس او عضو من الجسم او ضرب مبرح او ايذاء شديد او اتلاف خطير في المال، ويكون غير ملجي بما هو دون ذلك كالحبس والضرب، وان المشرع العراقي تناول الإكراه في المواد ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦^(١)*.

اما المشرع المصري فلم يعرف الإكراه وإنما ترك الأمر للفقه القانوني في مصر ولكن عالج الإكراه في المادة ١٢٧ و ١٢٨ وقد ذهب المشرع الكويتي بنفس اتجاه المشرع المصري إلى عدم تعريف الإكراه ولكن عالج الإكراه في المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ من القانون المدني الكويتي^(٢).

٢- التعريف الفقهي للإكراه: عرف البعض من الفقه العراقي الإكراه اجبار شخص على ان يبرم عقداً دون ارادته^(٣). وعرف البعض الآخر الإكراه بأنه ضغط غير مشروع يقع على الشخص ويدفعه إلى ابرام العقد دون رضاه^(٤).

اما الفقه المصري فعرف جانب من الفقه بأن الإكراه هو الضعف الذي تتأثر به ارادة أحد المتعاقدين فيولد في نفس المتعاقدين رهبة تدفعه إلى ابرام العقد^(٥).

وعرف جانب آخر من الفقه المصري الإكراه بأنه " رهبة تتولد في نفس الشخص نتيجة ضغط يقع على ارادته فيدفعه إلى التعاقد، فان الذي يعيي الرضا ليس الضغط وإنما الرهبة التي تتولد من هذا الضغط"^(٦).

(١)* تنص المادة ١٥، من قانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١(من اكرها باحد نوعي الإكراه على ابرام عقد لا ينفذ عقده).

(٢) تنص المادة ١٥٨، من قانون المدني الكويتي رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ (بجوز في التبرعات طلب الإبطال اذا كان الرضا بها قد جاء نتيجة الإكراه ، دون اعتبار لمن صدر الإكراه عنه).

(٣) د. عبد المجيد الحكيم ودكتور عبد الباقى البكري، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، الجزء الاول-مصادر الالتزام، (بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠١٧)، ص ١٠٣

(٤) د.عصمت عبد المجيد بكر، نظرية العقد في القوانين المدنية العربية، (بيروت: دار الكتب العلمية ، ٢٠١٥)، ص ٢٩٨

(٥) د. عبد الوهود يحيى، النظرية العامة للالتزامات، القسم الاول مصادر الالتزام، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٠١-١٠٢

(٦) د. ايمن سعد، مصادر الالتزام دارسة موازنة بين القانون المدني المصري ومشروع مقترن للقانون المدني المصري طبقاً لاحكام الشريعة الإسلامية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٤)، ص ١٥١

وعرف جانب اخر من الفقه المصري الاكراه بأنه الضغط على الشخص فيصدر رضاؤه بتصرف تحت تأثير الخوف من اذى يهدد به^(١).

اما الفقه الكويتي فعرف الإكراه " بأنه ضغط سواء كان مادياً او معنوياً يجريه شخص على آخر بقصد تخويفه لحمله على ابرام تصرف قانوني"^(٢).

٣- التعريف القضائي للإكراه: عرفت محكمة النقض المصرية الإكراه: (الإكراه المبطل للرضا لا يتحقق إلا بالتهديد المفزع في النفس أو المال أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل للمكره بإحتمالها أو التخلص منها و يكون من نتائج ذلك خوف شديد يحمل المكره على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختياراً)^(٣).

٢.١.٢. الفرع الثاني

عناصر الإكراه

بعد التعرف على الإكراه يتبيّن لنا بأن للإكراه عنصرين وهما: المادي والمعنوي:

١- العنصر المادي: هو العنصر الذي يحتوي على الوسائل والأساليب المادية، يكون هو الضغط الذي يلحق بارادة الشخص، يجب ان يكون هذا الخطر جسيماً ومحدقاً حالاً، وهذه الوسائل اما ان تكون حسية اي ان تقع على النفس او السمعة او المال كالضرب أو الخطف أو القتل أو الحرق او اتلاف عضو من اعضاء الجسم، او يكون نفسياً كالتهديد بالقتل أو الضرب أو الحرق أو الخطف أو اتلاف عضو من اعضاء الجسم، ليس هناك فرق بين نوعي الإكراه في تحقق الإكراه فهو يقع سواء بوسيلة مادية او نفسية اذن لا فرق بينهما من حيث التحقق والنتيجة^(٤).

٢- العنصر المعنوي: هو رهبة تحمل على التعاقد، يجب أن تكون الرهبة هي التي ضغطت على ارادة المتعاقد وكانت هذه الرهبة هي التي دفعت إلى التعاقد، وقد ذكرنا بأن وجوب التهديد بخطر في النفس أو المال أو السمعة وأن يكون جسيماً محدقاً، إنما هو المظاهر المادي للرهبة، وليس للخطر الجسيم المحدق هذا بل النتيجة التي يؤدي إليها من وقوع الرهبة في نفس

(١) جميل الشرقاوي، النظرية العامة للالتزام، (القاهرة: دار النهضة العربية، دون سنة النشر)، ص ١٣٨.

(٢) د. عبدالحفي حجازي، النظرية العامة للالتزام وفقاً القانون الكويتي دراسة مقارنة، الجزء الاول مصادر الالتزام، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ١٠٥٥ - ١٠٥٦.

(٣) قرار صادر من محكمة النقض المصرية منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.mohamy.online/blog> تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١٧.

(٤) سحر جبار يعقوب، الجراءات الادارية في عقد التوريد دارسة مقارنة، (القاهرة: مركز العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٢٠)، ص ٧٠.

المتعاقد وان تكون هي التي دفعت إلى ابرام العقد، وتراعي فيها الحالة الشخصية للمتعاقد وتختلف من شخص إلى آخر أي المعيار الشخصي وليس الذاتي^(١).

٣.١.٢. الفرع الثالث

التمييز بين النفوذ الأدبي والإكراه

بعد التعرف على النفوذ الأدبي والإكراه سنحاول التعرف على نقاط التشابه والاختلاف بينهما.

١- اوجه التشابه بينهما: هناك نقاط تشابه بين النفوذ الأدبي والإكراه.
النقطة الاولى: يعد كل من النفوذ الأدبي والإكراه أثر على ارادة الشخص ويدفعه إلى ابرام عقد دون ارادته.

النقطة الثانية: كل من النفوذ الأدبي والإكراه لا يعد ارادة وإنما يعيب ارادة أحد العاقدين^(٢).

٢- اوجه الاختلاف بينهما: على الرغم من نقاط التشابه بينهما الا انها يختلفان في بعض النقاط.

النقطة الاولى: يعد الإكراه عيباً من عيوب الإرادة وهو عيب مستقل، أما النفوذ الأدبي فلا يعد عيباً من عيوب الإرادة في القانون المدني العراقي والقوانين المقارنة وإنما في بعض القوانين يعد صورة من صور الاستغلال كالقانون الكويتي عندما أشار إلى السلطة الأدبية في الفقرة الأولى من مادة ١٥٩ التي سبق ان ذكرناها وكذلك القانون المدني القطري رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ في المادة ١٤٠ التي تتصل على انه: (إذا استغل شخص في آخر حاجة ملحة أو طيباً بينما أو ضعفاً ظاهراً أو هو جامحاً أو استغل فيه سطوته الأدبية عليه، وجعله يلزم بآدائه وبين ما أو لصالح غيره عقداً ينطوي عن إبرامه على عدم تناسب باهظ بين ما يلتزم به وبين ما يجره عليه العقد من نفع مادي أو أدبي ، كان للقاضي بناء على طلب الطرف ضحية الاستغلال أن ينقص من التزاماته أو يزيد من التزامات الطرف الآخر أو يبطل العقد) والقانون المدني البحريني رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ من خلال الفقرة الاولى من المادة ٩٦ التي تتصل على أنه: (إذا استغل شخص في آخر هو جامحاً، أو طيباً بينما ، أو ضعفاً ظاهراً ، أو حاجة ملحة، أو إذا استغل سطوته الأدبية عليه، وجعله بناء على ذلك يلزم لصالحه أو لصالح غيره عقداً ينطوي، عند إبرامه، على التزامات لا تناسب البتة مع ما حصل عليه من فائدة بموجب العقد، أو مع التزامات المتعاقد الآخر، جاز للقاضي بناء على طلب ضحية الاستغلال أن ينقص من التزامه ، أو يزيد من التزامات المتعاقد الآخر، أو أن يبطل العقد) وصورة من صور الإكراه كالقانون العراقي في المادة ١٦ من قانون المدني التي سبق و ان ذكرناها، والقانون المدني المصري لم يتطرق إلى النفوذ الأدبي ولكن الفقه والقضاء المصريان ذهبا إلى الطعن به اكراهاً في حالة تحقق عناصر الإكراه وكان الهدف منه الوصول إلى الغرض غير المشروع .

والنقطة الثانية: من حيث نطاق التطبيق فان نطاق تطبيق النفوذ الأدبي اوسع من الإكراه لأن الإكراه يتطلب توفر العنصرين المادي والمعنوي لتحقيق الإكراه اما النفوذ الأدبي لا يتطلب

(١) د. عبد الرزاق احمد السنوري، تحقيق احمد مدحت المراغي، الوجيز في النظرية العامة للالتزام،

(الاسكندرية: منشأة المعارف، ٤، ٢٠٠٤)، ص ١٣٥.

(٢) د. يونس صلاح الدين علي، مصدر سابق، ص ١٠١.

توفير العنصر المادي الذي سبق ان بنياه في عناصر الاكراه وإنما العنصر المعنوي وحده يكفي لتحقيق النفوذ الأدبي وهو رهبة دفعته إلى ابرام العقد^(١).
 النقطة الثالثة: من حيث حالات الواقع فان الاكراه اكثر وقوعاً من النفوذ الأدبي فان حالات الاكراه تحدث اكثر من النفوذ الأدبي ولكن هذا لا يعطي مبرراً إلى اهماله من قبل المشرع.
 خلاصة: ان الشخص يجب أن يكون حراً في تصرفه وان لا يبرم عقداً او تصرفأ دون رضاه، فإن عيوب الارادة تجعل من الارادة معيبة، و إن النفوذ الأدبي يكون عند البعض من التشريعات المدنية حالة من حالات الاكراه وتعالج بنفس الطريقة التي تعالج بها الاكراه ويطلب نفس عناصر وشروط الاكراه، ولكن على رغم من التشابه في بعض النقاط من ناحية الاثر على الارادة أي يجعل الارادة معيبة الا أنهما يختلفان في الكثير من النواحي، فإن الاكراه في التشريعات يعد عيباً مستقلاً له نظاماً قانونياً متكاملاً على عكس النفوذ الأدبي فإن بعض القوانين لم تتطرق إلى الموضوع وأن القوانين التي تتناولت الموضوع عالجهه ضمن عيوب ارادة الآخر كالاكراه والاستغلال، وكذلك من ناحية الواقع فان حالات الاكراه اكثر من النفوذ الأدبي، فإن النفوذ الأدبي يحتاج إلى نظام قانوني مستقل عن عيب الاكراه.

II. بـ. المطلب الثاني

تمييز النفوذ الأدبي عن الاستغلال:

نتناول هذا التمييز من خلال ثلاث فروع.

II. بـ. ١. الفرع الأول

تعريف الاستغلال:

نبين تعريف الاستغلال في القانون و الفقه.

أ-تعريف الاستغلال في القانون: أن المشرع العراقي لم يعرف الاستغلال ولكن عالج الاستغلال في المادة ١٢٥ من القانون المدني العراقي المعدل و تنص على أنه: (إذا كان احد المتعاقدين قد استغلت حاجته أو طيشه أو هواه أو عدم خبرته او ضعف ادراته فللحه من تعاقده غبن فاحش، جاز له في خلال سنة من وقت العقد ان يطلب رفع الغبن عنه إلى الحد المعقول، فإذا كان التصرف الذي صدر منه تبرعاً جاز له في هذه المدة ان ينقضه).

والمشرع المصري ايضاً لم يعرف الاستغلال وإنما عالج الاستغلال في المادة ١٢٩ من خلال ثلاث فقرات (١- إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل البة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعاقد الآخر، وتبيّن أن المتعاقد المغبون

(١) د. يونس صلاح الدين علي، مصدر سابق، ص ١٠١.

لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشاً بيئاً أو هوئ جامحاً، جاز للقاضي بناء على طلب المتعاقد المغبون أن يبطل العقد أو أن يُقص التزامات هذا المتعاقد.^٢ - ويجب أن ترفع الدعوى بذلك خلال سنة من تاريخ العقد، وإلا كانت غير مقبولة.^٣ - ويجوز في عقود المعاوضة أن يتوقف الطرف الآخر دعوى الإبطال، إذا عرض ما يراه القاضي كافياً لرفع الغبن).^٤

كذلك المشرع الكويتي لم يعرف الاستغلال وإنما عالج الاستغلال في المادة ١٥٩ و تنص على أنه: (إذا استغل شخص في آخر حاجة ملحة ، او طيشا بينا، او ضعفا ظاهرا او هوئ جامحا، او استغل فيه سلطنته الأدبية عليه، وجعله بذلك يبرم، لصالحه او لصالح غيره عقدا ينطوي، عند إبرامه، على عدم تناسب باهظ بين ما يلتزم بأدائه بمقتضاه وما يجره عليه من نفع مادي او ادبي، بحيث يكون ابرامه، تنكرا ظاهرا لشرف التعامل ومقتضيات حسن النية، كان للقاضي، بناء على طلب ضحية الاستغلال ووفقا للعدالة ومراعاة لظروف الحال، ان ينقص من التزاماته او ان يزيد في الالتزامات الطرف الآخر، او ان يبطل العقد).

بـتعريف الاستغلال في الفقه العراقي والمصري والكويتي: عرفه الفقيهي العراقي^(١) الاستغلال يقصد به هو ارادة احد المتعاقدين إلى استغلال الحاجة او الظروف التي احاطت بالمتعاقد الآخر فيحمله على ابرام عقد او اجراء تصرف قانوني بغبن فاحش ما كان يقبله او يقدم عليه بهذه الشروط لولا هذه الحاجة او تلك الظروف. اما الفقه المصري فعرف الاستغلال بأنه انتهاز ضعف احد المتعاقدين، والحصول منه على معاوضة فيه غبن لاحد العاقدين، او على تبرع منه^(٢). وعرف جانب آخر من الفقه المصري الاستغلال هو الإخلال او انعدام التعادل بين الإلتزامات المقابلة في العقد المبرم بينهم نتيجة استغلال أحد الأطراف لطيش بين او هوئ جامح في نفس المتعاقد الآخر^(٣).

وعرف جانب آخر من الفقه المصري الاستغلال هو أمر نفسي لا يعد الغبن إلا مظهراً مادياً له، اي هو عبارة عن استغلال أحد المتعاقدين لضعف الذي يوجد فيه المتعاقد الآخر للحصول على مزايا لا يقابلها منفعة لهذا الاخير او تتفاوت مع هذه المنفعة تفاوتاً مالوفاً^(٤).

(١) استاذنا د.اكرم محمود حسين البو، محاضرات في القانون المدني، (بغداد: دار نون للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٢١)، ص ١٠٤.

(٢) د. عبد الوهود يحيى. مصدر سابق، ص ١٠٨.

(٣) نزيه محمد الصادق المهدى، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الاول، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨)، ص ١١٨.

(٤) محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه القضاء والتشريع في القانون المدني الجديد ، المجلد الثاني، (القاهرة: دار محمود للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨)، ص ٣٤٧.

اما الفقه الكويتي فقد عرف الاستغلال في المعاوضات وفي التبرعات فعرف الاستغلال في المعاوضات بان الاستغلال الغبن ذو طابع نفساني يختلف عن الغبن العادي ذو الطابع المادي، وأن استغلال الغبن يطبق على جميع انواع العقود وجميع العاقدین ويتوافر فيه نية الاستغلال لدى طرف المستغل للاستغلال طيشاً بينما أو هوى جامحاً لدى الطرف الآخر وعدم التعادل بين الالتزامات المقابلة، اما تعريف الاستغلال في التبرعات يعني هذه الحالة عدم وجود المقابل، أي أحد الاطراف يستغل الطرف الثاني ويأخذ منه دون مقابل^(١).

II. بـ. الفرع الثاني

عناصر الاستغلال

يتكون الاستغلال من العنصر المادي والعنصر المعنوي:

أ_ العنصر المادي في الاستغلال : هو عدم التعادل او الإختلال في الإلتزامات المقابلة ويكون هذا الإختلال فادحاً وسلطة تقدير الفداحة متروكة لقاضي الموضوع، وإذا لم يكن هناك اختلالاً فادحاً فإن ذلك لا يؤثر على صحة العقد أي لا يتشرط التعادل بين التزامات البائع والمشتري أي يجب ان يكون اختلالاً فادحاً بين قيمة المبيع الذي التزم به البائع والثمن الذي التزم به المشتري، وهذا ما نص عليه القانون المدني العراقي في المادة ١٢٥ و المادة ١٢٩ من القانون المدني المصري، هذا يعني ان العنصر المادي لعيوب الاستغلال هو الغبن الفاحش الذي لحق بالطرف الواقع تحت تأثير الاستغلال، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ من القانون المدني العراقي حيث مجرد الغبن يعد كافياً لجعل العقد باطلاً كالمال المحجور و أموال الدولة أو مال الوقف^(٢).

بـ. العنصر النفسي في الاستغلال: نية أحد المتعاقدين استغلال حاجة او طيشاً او هوى جامحاً او عدم الخبرة او ضعف ادراك لدى المتعاقد الآخر، و هو متكون من جزئين: جزء توفر نية الاستغلال عند طرف المستغل و جزء توفر احد الصور المذكورة في آنفاً ، وأن المشرع العراقي تناول صور الاستغلال في المادة ١٢٥ حاجته أو طيشه أو هواه أو عدم خبرته أو ضعف ادراكه، إما المشرع المصري تناول صورتين طيشاً بينما أو هوى جامحاً^(٣).

(١) د. عبدالحي حجازي، مصدر سابق، ص ١٠٦٨-١٠٦٤.

(٢) استاذنا د. اكرم محمود حسين البدو، مصدر سابق، ص ١٠٧.

(٣) محمد علي البدوى الازهري، النظرية العامة لللتزام، ج ١، (ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٣)، ص ١٢٧.

II. بـ. ٣. الفرع الثالث

تمييز النفوذ الأدبي عن الاستغلال

هناك تشابه و اختلاف بين النفوذ الأدبي والاستغلال

أنقاط التشابه: هناك نقاط تشابه بين النفوذ الأدبي والاستغلال.

النقطة الاولى: من حيث تأثيره على الارادة كل من النفوذ الأدبي والاستغلال يعيّن ارادة أحد العاقدين اي لا يعدمان الارادة وإنما يعيّن الارادة.

النقطة الثانية: يتشاربهان من حيث أن في كليهما يتم استغلال أحد العاقدين الضعف الموجود لدى المتعاقد الآخر^(١).

النقطة الثالثة: في الاستغلال والنفوذ الأدبي هنالك عدم توازن في الالتزامات لدى الاطراف في العقد.

بـ- نقاط الاختلاف: رغم التشابه بينهما إلا انها يختلفان في بعض النقاط:

النقطة الاولى: يعد الاستغلال عيباً مستقلاً من عيوب الارادة في القوانين المقارنة كالقانون المدني العراقي والمصري وال الكويتي اما النفوذ الأدبي فأنه يعد صورة من صور الاستغلال في القانون الكويتي والبحريني والقطري وحالة من حالات الاكراه في القانون المدني العراقي و يعد اكراهاً في القانون المدني المصري في حالة تحقق شروط الاكراه عليه.

النقطة الثانية: من حيث نطاق التطبيق فان الاستغلال اوسع نطاقاً من النفوذ الأدبي وذلك لأن النفوذ الأدبي مبني على علاقة بين العاقدين أو الشخص الاجنبي قبل العقد على عكس الاستغلال الذي لم يشترط وجود علاقة أو سلطة بين العاقدين فإن النفوذ الأدبي قد يكون نفوذ الاب على ابنه او نفوذ رجل الدين على اتباعه او نفوذ الزوج على زوجته او نفوذ المعلم على تلميذه أو نفوذ الرئيس على مرؤوسيه^(٢).

النقطة الثالثة: من حيث القوة التفاوضية في الالتزامات فان في الاستغلال دائماً هناك اختلال في القوة التفاوضية في الالتزامات على عكس النفوذ الأدبي، الذي ليس دائماً فيه اختلال في القوة التفاوضية في الالتزامات.

(١) د. يونس صلاح الدين علي، مصدر سابق، ١٠٢.

(٢) د. يونس صلاح الدين علي، مصدر سابق، ص ١٠٣.

الخاتمة

بعد الإنتهاء من هذه الرحلة العلمية توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التوصيات نأمل من مشرعنا الأخذ بها كونها تصب في حماية الارادة و المحافظة على استقرار العقد الذي يبرم في ظل وجود النفوذ الأدبي واثره على إرادة أحد أطراف العقد و فيما يأتي:

اولاً- النتائج-

- ١ - النفوذ الأدبي هو عيب يؤثر على إرادة أحد أطراف العقد و يجعل العقد موقوفاً على ارادة الطرف المتأثر من النفوذ الأدبي و له حق إجازة العقد أو نقضه.
- ٢-إن للنفوذ الأدبي عنصرين هما: العنصر المادي والمعنوي، العنصر المادي تمثل بوجود النفوذ الأدبي و العنصر المعنوي تمثل بأن يكون هناك أثراً.
- ٣ - على الرغم من تشابه النفوذ الأدبي والاكراه الا أنه يختلف على اعتبار النفوذ الأدبي عيباً من عدمه على صعيد القوانين وكذلك أن حالات حدوث الاكراه أكثر من حالات حدوث النفوذ الأدبي و يختلف من حيث نطاق التطبيق فإن النفوذ الأدبي أوسع نطاقاً، لأن الاكراه يتطلب العنصر المادي وسائل الاكراه و العنصر المعنوي الخوف.
- ٤-يصدر النفوذ الأدبي على الاغلب من أحد اطراف العقد المبرم، وقد يصدر من شخص ليس طرفاً في العقد المبرم وهذا في حالة طلب صاحب النفوذ الأدبي من شخص المتأثر من النفوذ الأدبي ابرام عقد وفي هذه الحالة تكون ارادة الشخص المتأثر من النفوذ الأدبي معيبة.

ثانياً. التوصيات:

- ١-نأمل من المشرع العراقي أن يأخذ بالنفوذ الأدبي كموضوع خاص ضمن عيوب الإرادة وتنظيم احكامه وشروطه.
- ٢-نوصي المشرع العراقي الأخذ بانص الآتي واضافته إلى لقانون المدني العراقي المعدل والنافذ: (إن النفوذ الأدبي يجعل الإرادة معيبة في حالة ابرام عقد دون ارادة المتأثر او موافقته على شروط تعسفية غير متوازنة في العقد أي ابرام العقد في ظل وجود النفوذ الأدبي).
- ٣- نوصي المشرع العراقي الأخذ بالنص الآتي واضافته إلى لقانون المدني العراقي المعدل والنافذ: (إن النفوذ الأدبي يجعل من العقد موقوفاً أي أن العقد الذي يبرم في ظل وجود النفوذ الأدبي وتحت تأثيره يكون موقوفاً أي عقد صحيح غير نافذ).
- ٤- نوصي المشرع العراقي الأخذ بالنص الآتي واضافته إلى القانون المدني العراقي المعدل والنافذ: (إن النفوذ الأدبي قد يصدر من أحد اطراف العقد او من طرف اجنبي عن العقد).

المصادر

اولاً: الكتب

- ١- اكرم محمود حسين البدو، محاضرات في القانون المدني، بغداد: دار نون للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٢١.
- ٢- ايمن سعد، مصادر الالتزام دارسة موازنة بين القانون المدني المصري ومشروع مقترح للقانون المدني المصري طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٤.
- ٣- جميل الشرقاوي، النظرية العامة للالتزام، القاهرة: دار النهضة العربية، دون سنة النشر.
- ٤- سحر جبار يعقوب، الجزاءات الادارية في عقد التوريد دارسة مقارنة، القاهرة: مركز العربي للنشر والتوزيع، ط، ١، ٢٠٢٠.
- ٥- عبد الرزاق احمد السنهوري تقيح احمد مدحت المراغي، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، الاسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٤.
- ٦- عبد المجيد الحكيم ودكتور عبد الباقى البكري، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، الجزء الاول-مصادر الالتزام، بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠١٧.
- ٧- عبد الوودود يحيى، النظرية العامة للالتزامات، القسم الاول مصادر الالتزام، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦.
- ٨- عبدالحي حجازي، النظرية العامة للالتزام وفقا القانون الكويتي دراسة مقارنة، الجزء الاول مصادر الالتزام، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢.
- ٩- عصمت عبد المجيد بكر، نظرية العقد في القوانين المدنية العربية، بيروت: دار الكتب العلمية ، ٢٠١٥.
- ١٠- محمد علي البدوى الازهري، النظرية العامة للالتزام، ج ١، ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٣.
- ١١- محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه القضاء والتشريع في القانون المدني الجديد، المجلد الثاني، القاهرة: دار محمود للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.
- ١٢- مصطفى عبد الجواد، مصادر الالتزام المصادر الارادية للانزام نظرية العقد والارادة المنفردة، مصر: دار الكتب القانونية، ٢٠٠٥.
- ١٣- نزيه محمد الصادق المهدى، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الاول، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
- ١٤- ياسر باسم ذنون السبعاوي واستاذتنا الدكتورة تيماء محمود فوزي الصرف، شرح احكام قانون الاثبات العراقي، جامعة الموصل: كلية الحقوق ، ٢٠١٩.

ثانياً: المجالات

١. يونس صلاح الدين علي، "اساءة استعمال النفوذ الأدبي كعيوب من العيوب الارادة في القانون الانكليزي دراسة مقارنة بالقانون العراقي"، مجلة العلوم، كلية القانون -جامعة بغداد، العدد الاول، (٢٠١٨).

ثالثاً: القوانين العراقية

١- قانون المدني العراقي المعديل والنافذ رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.

٢- القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.

٣- القانون المدني الكويتي رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠.

رابعاً: المواقع الالكترونية

- ١- عمر السوداء، بحث قانوني عن الاكراء المعنوي، منشور على موقع الكتروني ae.linkedin.com/pulse تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٥.

- ٢- قرار صادر من محكمة النقض المصرية منشور على الموقع الالكتروني https://www.mohamy.online/blog/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/١٧.

- ٣- المحامية مروة ابو العلا، مقالة بعنوان الاستغلال واثرها في التعاقد وفقاً لقانون الكويتي منشورة على موقع الموقعة الالكترونية https://www.mohamah.net/law/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢٢/.